

مصطفى محمد الجمل

أزمة الوطنية المصرية

قائمة واقتراحات حول التوعية الوطنية
القصور الوطنية مصطفى مصطفى

أزمة الوطنية المصرية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

تصميم الغلاف :
د / ناجي شفيق

أزمة
الوطنية المصرية
تأملات وانطباعات حول الأزمة الراهنة
بحركة التجسير الوطني في مصر

مصطفى عبدی البحتات

تنويه

الكتيب الذى بين يديك هو اجتهاد شخصى الى حد كبير . وكنت قد سطرت مسودته الاولى فى مقالة ارسلتها فى أكتوبر ١٩٨٦ الى احدى المجلات المعنية بمثل هذه الموضوعات ، لكن القائمين عليها « اجلوا » نشرها . ويلزمنى هاجس انهم ربما أشفقوا من الضجيج الذى يمكن أن تحدثه ، خاصة انها تقتحم بلا حرج أو عقد بعض المناطق الشائكة بين الاتجاهات السياسية الوطنية وداخل كل منها وتوقعت الرد نفسه من سائر المجلات الأخرى .

كان . ولعل هذا ساعدنى على التفضيل المرغوب فى بعض حرج « الحجم » الذى تمليه اعتبارات النشر فى المجلات . وقد محاولة اصذارها فى كتيب مستقل ، ومن ثم أتخلص الى حد ما من امام الحوار الموضوعى والهادف حول هذا الموضوع . . قررت ولما كنت مقتنعا تمام الاقتناع بضرورة وأهمية فتح الأبواب الموضع .

أينسا . . لامناص من انتويه الى انى اتوقع — مقدما — ردود افعال سلبية ازاء هذا الكتيب ، كما انى لا أنتظر بالمرة أن يرضى كافة من يطالعوه .

فهذا معناد جدا ومتوقع مع موضوع خلافى بطبيعته ، ومع كل محاولة تتصدى مباشرة لمناقشة القضايا الحسالة دون لف أو دوران . فما أحوجنا الى مناقشة وتشريح مشاكلنا مباشرة وأن نتملص من أسار الاستكانة للتجريدات الفكرية والتهويمات النظرية متصورين أننا بذلك التحلق نترفع عن "السفاسف ونتجنب المتاعب ، وكأن واقع الحركة الوطنية المصرية ليس هو المتاعب بعينها !! وما أحوجنا الى أن نمارس ذلك دون أرجاء أو إبطاء وأن نزيل حواجز الخوف التى تخشى من انفلات الزمام وغلبة جانب الصراع على جانب وحدة الحركة الوطنية .. فلاوحدة صحيحة بغير صراع مبسطنى .

فى نهاية هذا التنويه أضيف رجائى أن يتفهم القارىء أن اعتبارات النشر ومحاذيره ، وصعوبة الموضوع ووعورته ، تقف وراء الاقتضاب أو التجاوز أو التعميم المبالغى فيه أو عدم الدقة التى يلحظها القارىء — عن حق — فى بعض الأماكن .. وأعتقد أن اعتذارى هذا مقبول سلفا .

مصطفى مجدى الجمال

المنصورة — فبراير ١٩٨٦

مخل

بداية لا نزعم على الاطلاق أننا نقدم في الصفحات القليلة التالية رؤية متكاملة عن أزمة — وليس مجرد تعثر — حركة التحرر الوطنى فى مصر ، لأنها لا يمكن أن تناط بفرد ايا كان اجتهاده العلمى أو العلمى ، ولا يقبل الادعاء بذلك على المستويين العلمى أو النضالى اذا جاءت دراسة هامة كهذه عن غير « هيئة مسؤولة » تستلهم المتهج المادى التاريخى وتستوعب حركة الواقع ومستجداته وتضطلع بنضال شامل لا يهدأ تصحيح من خلاله مفاهيمها وتصوراتها وأساليبها ...

انما هى « تاملات وانطباعات » لا أكثر .. محاولة لتتبع مظاهر هذه الأزمة وافتراض أسبابها ، ومن ثم تلمس طريق الخروج منها فى أشد معالمه عمومية ... بالأحرى هى دعوة للنقاش والتفكير الجماعى من أجل النهوض الوطنى الديمقراطى . ومن نافلة القول أن حواراً كهذا لن يثمر الا بالاقلاع عن اصطیاد واجترار النصوص الثورية الكلاسيكية كهدف فى حد ذاته ، وكذا نبذ التخریجات النظرية انتلنيقية والمتأثرة بشتى الطروح النظرية غير البروليتارية .

أهي حقا أزمة ؟

ترى .. هل هناك مبالغة في إطلاق مسمى « الأزمة » على واقع الحركة الوطنية — الديمقراطية المصرية ؟ ان البعض قد يقبل بهذا التوصيف من باب الرغبة في حث القوى التقدمية والوطنية على تجاوز سلبياتها وتصحيح مساراتها . لكننا لانرى فكاكيا من ضرورة الاعتراف بالأزمة كمقدمة لازمة للكشف عن سببها ، أو اسبابها الجوهرية ، وعدم الاكتفاء بتناول الأمور بالقطعة أو تتبع الأخطاء بصورة انفرادية غير جدلية ، فتلك المعالجة لن تؤدي في احسن الاحوال الى ابعاد من مجرد احداث اصلاحات جانبية غير جذرية ، وتلك ذاتها لا تكتمل فائدتها بغير تناول الشامل والعميق .. والصريح .

لكن لماذا الاصرار على كلمة « الأزمة » ؟! انه ليس بالطبع انسياقا وراء « موضة » اطلاق هذا التوصيف (الأزمة) على حالة كل شيء ، مثلما هو سائد في الكتابات الفكرية والسياسية في المنطقة العربية . (أزمة الانتماء — أزمة الشباب — أزمة المثقفين) . انما هو انعكاس موضوعي صادق وتعبير مباشر عن واقع الحال ..

— فزمام المبادرة في مصر (بشكل عام وغالب) ، في أيدي
الامبريالية وعملائها وحلفائها المحليين .

— والحركة الوطنية الديمقراطية تكابد حصارا خانقا وعزلة
مريرة عن بحر الجماهير الشعبية الزاخر .

— .. وهي تفتقد ، ماتزال ، الدور القيادي الجذري الجريء
والمحنك الذي يستطيع الهام وتنظيم ولم شمل كافة الطبقات
والأوساط والقوى والتيارات المناوئة للاستعمار الجديد .

— .. وهي ، نتيجة لما سبق ، ما تزال تكرر أخطائها التاريخية
الفادحة وترتكب المزيد والجديد منها ، خصوصا عندما تغلب ما هو
« ثاقوى » على ما هو « رئيسي » ، وعندما تضع « التكتيكي »
في تصادم مع « الاستراتيجي » وعلى حسابه .. وفي أفضل
الأحوال بمعزل عنه .

الى جواز هذا — وبسببه — تتعدد مظاهر تفصيلية أخرى
للأزمة ، وبها تكتمل الصورة .

— فالاستعمار الجديد يكسب في بلادنا المزيد من الأرض
لمواقع أقدامه وينشر نمط الحياة والثقافة الملائم لاستثماره وتغلغله .

— والوعى الوطنى والقومى يعانى منذ منتصف السبعينات
من نكسة مروعة تتحمل مسئوليتها التاريخية القيادة البرجوازية
الوطنية وتخاضل اليسار المصرى عن الاضطلاع بمسؤولياته عند

المنعطفات النضالية الحاسمة ... الأمر الذى استثمرته الثقافة والدعايات الرجعية والامبريالية لصالحها أفضل استثمار .

— والاتجاهات السلفية (الثيوقراطية) يتصاعد نجمها ، فتبدد الطاقات الثورية الهائلة عند البرجوازية الصغيرة أساسا ، وتعيد المجتمع بأكمله ليناقش قضايا تصورنا أنها حسمت تقريبا منذ عشرات السنين ... كما أنها توشك فى بعض الأحيان أن تدخل مصر فى دائرة الطائفية المقيتة .

— والوطن العربى بأكمله تقريبا دخل فى منطقة نفوذ الامبريالية الأمريكية ، فضلا عن الذراع الطولى للشريك الأصفر الاسرائيلى ، وإذا كان ذلك لصيق الصلة بأزمة الحركة الوطنية المصرية فانه بعيد انتاج مؤثرات بالغة السلبية على هذه الحركة نفسها .. وهكذا . فهذا ما يمليه موضوعيا موقع مصر وثقلها فى الوطن العربى .

.. ونستدرك قائلين أن بعض المظاهر السابقة قد يخفت أو حتى يختفى فى فترات بعينها وفقا لعمليات الجزر والمد .. غير انها فى التحليل النهائى تظل باقية تتحدى كل من يستمرىء الكذب على الذات أو يستسلم لاغراء اضعاء الطابع العام الشامل على ما لم يصبح بعد ذلك .

أين مصدر الأزمة ؟

عندما اعتلى السادات سدة الحكم جاء ذلك منسجما مع التغير الموضوعي الحثيث الذي كان جاريا وقتئذ داخل التحالف البرجوازي الحاكم . ومع ارساء ما يسمى « الانفتاح الاقتصادي » ثم التصالح مع العدو الصهيوني ، اقصيت من السلطة جيوب الفئات البرجوازية الوطنية ، وشرع في تعميق التبعية والدكتاتورية وافقار الجماهير العاملة .

تلك النقلة التاريخية المحددة اختلف حولها المثقفون التقدميون :
* فهناك من رأى السبعينات امتدادا « شرعيا » لثورة يوليو . والغريب أن لهذا الرأي في الأوساط اليسارية وجهان أحدهما « يميني » والآخر « يساري » . الأول ركز على الدعوة الى الجبهة مع السادات ، والثاني لم ير من ثورة يوليو غير سلبياتها وسأهم — ولنقل عن غير قصد — في التشهير بها .

* وهناك من حدد ١٥ مايو ١٩٧١ كنقطة انقلابية تاريخية حققت فيها الثورة المضادة انتصارها المبدئي الذي بنت عليه كل خطواتها وسياساتها اللاحقة .

ونحن من جانبنا نميل الى وجهة النظر الثانية ، حيث نرى من الخفة والتعamy الاستهانة بالتناقض والتصادم بين التوجهات الاستراتيجية وسياسات العهدين الناصري والساداتي ، بالذات فيما يتعلق بالخيار بين التبعية والتطور المستقل .

وان كنا في الوقت نفسه نعتقد أن الرأي الأول لا يخلو من وجهة . فالثورة المضادة هي « النتيجة المنطقية » — وهذا تعبير أدق من « الامتداد » — لانفراد البرجوازية الوطنية بالحكم ودكتاتورية الزعامة الفردية وحرمان الجماهير الوطنية من حقوقها في استقلال التنظيم السياسي والنقابي ، وكذا للتحويل الذي طرأ على بعض شرائح البرجوازية المتوسطة — وأحيانا الصغيرة — وانتقالها الى مراتب الرأسمالية الكبيرة . وهو ما يمكن التعبير عنه بوجه عام بتذبذب وتردد البرجوازية الوطنية وعجزها عن اكمال الثورة الوطنية الديمقراطية الى مداها ، وخروج الفئات ذات النفوذ فيها من حياض الوطنية والنضال ضد التبعية . . خصوصا في عصر الامبريالية والثورات الاشتراكية . ان البرجوازية المصرية لم يعد لديها ما تقدمه على مستوى القيادة الاستراتيجية للنضال الوطني الديمقراطي .

على أننا لانرى في هذا كله خلافا فائق الأهمية يستحق في حد ذاته أن تنقسم الصفوف بسببه .

وما يهمنا فقط من هذا الحديث : الاستنتاج الصحيح القائل بانتهاء الدور القيادي للبرجوازية المصرية في الثورة الوطنية

الديمقراطية ، وهو لا يعنى انتقاء امكانية انجذاب وانخراط فئات
من البرجوازية الى صفوف النضال الوطنى تحت قيادة نقيضها
الاستراتيجى : الطبقة العاملة .. وخصوصا فى ظل تزايد نفوذ
القوى الوطنية الراديكالية .

اذن .. ليس مصدر الازمة هو فقط عجز البرجوازية عن
القيادة ، وانما مصدرها اساسا قصور وعدم تهيؤ القيادة الجديدة
للاضطلاع بدورها التاريخى فى حمل الراية وانجاز
مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الطابع الشعبى
والافق الاشتراكى . فذلك القسم من البرجوازية المصرية الذى
يمسك بزمام القرار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى يسلك
بلا هوادة ومع سبق الاصرار والترصد طريق التبعية وتفريغ
الحريات الديمقراطية من محتواها وايقاع الوطن فى شباك ازمة
اقتصادية طاحنة تسحق الجماهير العاملة ، بل وحتى صغار
الراسمالية ... اما القسم الوطنى من البرجوازية فهو اضعف
اقتصاديا وسياسيا وفكريا فى تقديم بديل وطنى ليبرالى فى ظل
اوضاع عالمية ومحلية بالغة التعقيد .

وبسبب هذه (الفجوة) فى القيادة ترى امامنا مظاهر
الازمة ، بدءا من النجاحات التى يحرزها الاستثمار الجديد ..
وانتهاء بصعود الاتجاهات السلفية والرجعية .

واذا كانت الطبقة العاملة المصرية تفسانى من مشكلات
موضوعية جمة مثل آثار الهجرة المؤقتة الى البلاد العربية النفطية

واتساع حجم عمالة الخدمات والمشروعات الصغيرة على حساب
العمالة الصناعية ومشاريع الانتاج الكبير ، وتعانى كذلك من ضعف
الحركة النقابية وفساد قياداتها والقيود البوليسية والادارية
والقانونية المضروبة حولها . . . فان الخلل الاساسى يكمن فى عدم
قدرة الطليعة السياسية للطبقة العاملة على الاضطلاع بحسب
بواجبها التاريخى فى التوعية والتنظيم وطرح الشعارات الصحيحة
واطلاق وتوظيف الطاقات المكبوتة .

وهنا على وجه الدقة . . مصدر الازمة .

ملحوظة لابد منها

قبل الاسترسال يتحتم علينا أن نوضح أننا لا ترى الصورة
قائمة السواد ، كما نرجو الا نتهم بالنظرة المتشائمة او النزعة
المسوشية .

ففضلا عن ضرورة ارتباط « التفاؤل » و « التشاؤم » بمعطيات
الواقع الموضوعى ، فأننا نسجل أن فصائل هامة من الحركة
الوطنية المصرية تخوض نضالا صعبا ولا تهاب المعارك العديدة
التي تدخلها أو تفرض عليها ، وترفع باستمرار من كفاءة أذائها.
وتوسع صفوفها بصورة لا بأس بها اطلاقا فى ضوء الظروف العامة .

غير أن ذلك كله ما زال أقل من المفروض والمطلوب ، خاصة وأن استمرار الأوضاع الذاتية للقوى الوطنية على ما هي عليه يحمل نفرا خطيرة ، أهمها اتساع النهوض الجماهيري عموما بالطابع التلقائي وذيلية هذه القوى للحركة الجماهيرية العنوية وضعف قدرتها على ترشيدها وتوعيتها وتوجيهها الوجهة السليمة .

لهذا يجب على اليسار المصري أن يضرب المثل في التصدي الشجاع لنقد الذات الى جوار النقد الموضوعي لأفكار وسياسات وأخطاء الآخرين ، ويجب ألا يخشى القيام بذلك على مرأى ومسمع من جميع أنصاره وحلفائه . . فهذا هو السبيل للخلاص من النقائص وتصحيح المواقف .

معالم أزمة اليسار المصرى

ونقصد « باليسار المصرى » ذلك المفهوم غير المتساهل والذى لا يتسع للعناصر الاشتراكية القومية والديمقراطية .. الخ وبوضوح : اليسار الاشتراكى العلمى .

وحتى لا نستدرج الى سرد غير مترابط ، فائنا نحدد المعالم الآتية :

اولا : المعلم الرئيسى .. ومنه تنبثق كل المعالم الأخرى للأزمة وترتبط به عموما ارتباط النتيجة بالسبب ، ألا وهو **اختلال التركيب الطبقي** داخل حركة اليسار المصرى لمصلحة البرجوازية الصغيرة من المثقفين والطلاب أساسا . ونحن طبعا فى غنى عن الإقرار بالدور الثورى الهام والحيوى للقيادات البرجوازية الصغيرة داخل الحركة اليسارية ، لكن لا مكابرة فى أن هذه الحركة لا تتطور بمعدلات سريعة ولا تتقدم نحو آفاق أرحب الا حينما ترتبط ارتباطا عضويا راسخا بحركة أوسع القطاعات الجماهيرية وحينما تفرز وتقدم من داخلها القيادات العمالية والفلاحية الأصلية .

وبمنتهى الصراحة والأمانة نقول .. لازال المثقفون اليساريون فى مصر عاجزين عن نقل أفكارهم ومواقفهم الى صفوف العمال

والفلاحين بصورة كافية وغير مشوهة ، كما أن الكثير من معاركهم تدور في إطار المعارك الفوقية التي تعكس « اهتمامات ومعالجات المثقفين » ، بل إن أساليب الحركة وأشكال التنظيم التي يطرحونها غالبا ما تكون علوية وغير صالحة بالدرجة المرجوة لاستثارة الطاقات الكامنة واستيعاب الأحداث الجارية وممكناتها .

إن أفضل المثقفين وأكثرهم اخلاصا وتقدما لا يمكنهم وحدهم أن يصنعوا الفعل التاريخي العظيم ، فهم يبشرون به ويفورون عقول المقهورين بالأهداف والأساليب الصحيحة المؤدية إليه . . غير أن هذا كله تبقى قيمته مبدئية وأولية وبحاجة الى زخم من تضال الملايين الواعية المنظمة .

وبالطبع فإن عمليات القهر والتضييق على المثقفين تساهم بدور لا يستهان به في هذا الشأن ، بيد أن الاكتفاء بقول كهذا يدخلنا في دائرة التبرير وتخدير الذات ، بينما يتوجب على المثقفين اليساريين أن يوجهوا كل طاقاتهم وابداعاتهم لمواجهة تلك الظروف والتغلب على كل العقبات في الواقع . وهذا ليس مستحيلا . فقط عليهم أن يترجموا الى الواقع والفعل والممارسة كافة أفكارهم عن الانتماء للجماهير الشعبية الواسعة وعن الرسالة التاريخية للطبقات الثورية . ولن يقبل منهم بعد اليوم الابتعاد عن الجماهير الوطنية ، ولن يغفر لهم بعد اليوم العجز عن الالتحام بالعمال وفقراء الفلاحين وانتزاع قيادتهم السياسية .

ثانيا : اذا كان « الانقسام » أمرا طبيعيا ومعتادا داخل الحركات الماركسية في معظم البلدان ، الا انه في مصر يأخذ ابعادا خاصة جدا ، فتاريخ الحركة الاشتراكية المصرية ملئ — ربما بصورة مبالغ فيها — بالانقسامات ، وانقسام الانقسامات ... وما يلفت الانتباه أن ظاهرة « الانشطار والتقزم » هذه كثيرا ما كانت مرتبطة بخلافات غير جوهرية ، بل وأحيانا خلافات غير موضوعية بالمرّة . ومما زاد من خطورة هذه الاختلافات الفشل الفاجع في ادارة الصراع بالطريق الديمقراطي المبدئي والبناء .

وكانت علاقات الجماعات الماركسية ببعضها البعض تجرى — في أغلب الأحيان — في مناخ بالغ التوتر والحدة ، حتى ذهب بعض المراقبين والمجربين الى الإشارة الى وجود ما أسماه « العقلية الانقسامية والحلقية » التي تناقش كل الأمور بمنطق التبرص ولا تطبق قواعد الديمقراطية المركزية اذا وضعتها في « ركن الأقلية » ، فهي عقلية جامحة تتمرد على كل انضباط والتزام ، وتمارس الصراع الفكرى والسياسى في ظل جو هستيرى من تبادل الاتهامات والتسطيح الشديد . والمذهل أنها تتأرجح بقوة على طول تاريخها بين « اليمين » و « اليسار » .

ولا شك أن المواقف اليمينية والتصفوية التي سادت في الستينات قد ألفت بالمزيد من الظلال والشكوك ، ليس بين اليساريين القدامى فحسب وإنما امتدت أيضا الى كثير من الشباب الذين ينظرون الى تاريخ الرواد والسابقين برؤية مبالغ فيها ، بل

ان البعض فى أوائل السبعينيات حاول أن يذكر نكرة « صراع الأجيال » داخل حركة اليسار المصرى .

فى ظل أجواء كهذه يكون الحوار تراشقا والنقاش عقيما ، وتبرز الخلافات المضخمة والمصطنعة ، وتطفئ المسحة غير الموضوعية على الخلافات — بما فيها الخلافات الحقيقية . أيضا يتقشى الجمود وعبادة النصوص والاستماتة على المواقف السياسية الخاطئة التى يأتى الواقع الحى كل يوم بدليل جديد ضدها .

وإذا أخذنا فى الاعتبار ما سبق ذكره عن « العزلة » .. فإن كل الأفكار يمكن استصوابها أو تخطئتها داخل الغرف المقفلة أو على صفحات المجلات محدودة الانتشار . ونستدرك قائلين أن ليس معنى ذلك إلا فائدة ترجى على الإطلاق من حوار كهذا ، لكنه يعطى أفضل نتائجها حينما يتسع وتشترك فيه أطراف الواقع نفسها ، وحينما تتكفل الممارسة العملية والتجارب المباشرة بالحكم على صحة الأفكار والشعارات .

ولا يفوتنا التأكيد على سبب آخر لهذا التفتت يكمن فى انتشار وباء الزعامية والولاء الشخصى ، حيث تطفئ علاقات « الأساتذة » « بالتلاميذ » على علاقات الزمالة الصحية .

وبعد .. لقد برهن التاريخ بحزم ولا زال يبرهن على عقيم « الحلقية » وعجزها عن ملاحقة مقتضيات النضال على أصعدة « لكم والفكر والجغرافيا والتركيب الطبقي ... » ، وكثيرا ما وصلت

— وتصل — الى طرق مسدودة أو تجد نفسها في حالة « محك
سر » ، وقد تتخبط وتتردى الى مواقع ومواقف متخلفة للغاية —
بل ونهايات مروعة أحيانا — حتى تصبح أية محاولة للإصلاح مجرد
مضيعة للوقت ومحاولة رتق ما لا يمكن رتقه .

ثالثا : الخلافات الحادة حول قضايا الاستراتيجية والتكتيك . . .

وهي عادة ماتكون سببا للبلبله واهدار الجهود وافتقاد وضوح
الهدف ومدعاة للانقسام والتمزق . ان الخلاف في حد ذاته ليس
أمرا شاذا ولا يثير الرعب ، فهو وضع يمليه التركيب الطبقي
للحركة اليسارية كما تمليه تعقيدات وتطورات الكفاح وعمليات
الفرز الاجتماعي داخل اليسار ذاته ، وانما الخطير ان تجرى
هذه الخلافات في مناخ قاس من المهاترة وضعف التواصل والتأطير
النظري .

واذا اردنا البحث عن بواعث هذه الخلافات (بالاضافة الى
ما سبق ذكره في البندين السابقين) فاننا نرشدح الاسباب
الاتية :

- تداعيات الانقسام الواقع في الحركة الشيوعية العالمية .
- اختلال موازين القوى السياسية في مصر والمنطقة العربية
لصالح الامبريالية العالمية والصهيونية والقوى الرجعية المحلية . .
- وهو ظرف موات لاتساع الاحباط والاضطراب ، مما يساعد على
انتشار الأفكار والمواقف التهادنية والمغامرة على السواء .

— الضء ، الظاهر فى الالم بالنظرية الماركسية اللينينة ،
خصوصا عند الشبان المتحمسين الذين يحددون مواقفهم قبلا ثم
يبحثون عن أساتيد لها فى الأدبيات الثورية دون مراعاة لبدء
« التاريخة » فى فهم الكلاسيكيات .

— عدم التبصر الكافى عند دراسة تجارب الشعوب الأخرى ،
حيث نلاحظ أحيانا انعدام القدرة على التفرقة بين ما هو عالمى
عام وما هو قومى خاص فى تلك التجارب .

* * *

ودعونا نضرب أمثلة هامة لبعض انحرافات الرؤية والمسار :

.. منذ عقود طويلة والخلاف دائر حول تحديد طبيعة مرحلة

التطور الراهنة فى مصر .. بين القائلين بالثورة الوطنية الديمقراطية
والقائلين بالثورة الاشتراكية . ومن المفهوم أن هذين الخطبين
المتعارضين يولدان خلافاً أخرى فى المهام والتحالفات والأساليب .

غير أن هناك طرحاً جديداً من القائلين بالثورة الاشتراكية —
دفع إليه أنه لم يعد بإمكانهم انكار أن العديد من الانجازات الوطنية
قد تم ضربها ، فضلا عن المهام الوطنية والديمقراطية التى لم تنجز
من الأصل .. لذا أصبحنا نسمع عن ترحيل المهام المتبقية من
الثورة الوطنية الديمقراطية الى الثورة الاشتراكية . غير أن جوهر
هذا الطرح يظل كما هو . فهم يساوون بين الدور القيادى للطبقة
العاملة وطبيعة المرحلة فيعتبرون أن تولى الطبقة العاملة للقيادة
ينفى عن المرحلة طابعها الوطنى الديمقراطى ، ويتجاهلون الاختلاف

النوعى بين المهام الوطنية الديمقراطية غير الناجزة والمهام الاشتراكية ، ويخلطون بين الدور الوطنى لفئات من البرجوازين والدور القيادى للبرجوازية الوطنية ، ولا يتصورون امكانية وجود اسهامات وطنية — بالذات فى عصرنا — خارج حدود « الجبهة الشعبية » ... الخ .

ويرى البعض أن ذلك الموقف « اليسارى » المتطرف ينطوى على تناول يمينى صارخ حيث اعترف للبرجوازية الوطنية بالدور القيادى على مدى الثورة الوطنية الديمقراطية . ونضيف نحن الى ذلك أن أصحاب هذا التناول لا يحددون اللحظة التاريخية الحاسمة التى أصبح فيها التناقض الرئيسى فى مجتمعنا تناقضا مع رأس المال ككل بما فيه البرجوازية « التى كانت » وطنية .

ان الدعوة الى الحاق المهام المتبقية من الثورة الوطنية الديمقراطية بالثورة الاشتراكية تستبعد بشكل تعسفى مساهمات — ولو تكتيكية — لقوى برجوازية يستحيل ادراجها فى صفوف الجبهة الشعبية ، ولا مناص فى الوقت نفسه من اجتذابها والتعاون معها فى مواجهة التبعية والدكتاتورية . فضلا عن ان ذلك الطرح يدفن رأسه فى الرمال ويتعمى تماما عن تخلف العامل الذاتى ، وهو ما يكفى وحده أحيانا لحسم طبيعة المرحلة .

وعلى الطرف الآخر هناك الذين يشخصون المرحلة الراهنة بأنها مرحلة قيادة الطبقة العاملة لجبهة الطبقات والقوى الوطنية والديمقراطية من أجل استكمال انجاز مهام الثورة الوطنية.

الديمقراطية تمهيداً للانتقال إلى بناء الاشتراكية . . . إلا أن مفهوم البعض لتلك المهام لا يستوعب حقيقة عصرنا الناصعة التي ترفع « الأسوار الصينية » بين الثورتين الديمقراطية والاشتراكية ، خصوصاً مع اضطلاع الطبقة العاملة بالدور القيادي في المرحلتين وتطور حركة التحرر الوطني لتصبح جزءاً من الثورة الاشتراكية العالمية ، ومن ثم اضمحاء الطابع الشعبى العميق على مهام واساليب انجاز المرحلة الاولى .

فهم يرون في ذلك خلطاً بين المراحل وتشوشاً في فهم المادية التاريخية ، وعليه فالمطلوب من القيادة الجديدة أن تسير على درب وخطى وخطط القيادة البرجوازية التقليدية . ومن نتائج مثل هذا الرأى أنهم يوسعون التحالفات الاستراتيجية لتستوعب قوى يمكن في أحسن الأحوال اعتبارها حليفاً تكتيكياً .

وبالبعض الآخر يسقط عملياً الطابع الديمقراطى للمرحلة ويضيق إلى حد بعيد من فرص التحالفات ، ويكاد يكون الأساس عنده هو الاستبعاد لا الاجتذاب ، ويفتقر إلى عنصر المرونة عند طرح نقاط العمل الجبهوى التكتيكى .

✽ **قضية الجبهة** قضية محورية عند اليسار المصرى . وهى مجال تتجسد فيه بشكل مكثف شتى الخلافات النظرية والخططية والعملية . فبالإضافة إلى الخلاف السابق ذكره حول قوى التحالف الجبهوى ، هناك الفهم الدوجمائى الذى لا يميز بين الجبهة

الاستراتيجية والجهات التكتيكية ، أو بين الجبهة العامة والجهات النوعية ... الخ . والبعض أيضا لديه تصور « مثالي » للغاية عن بناء الجبهة ، فهو لا يتخيلها الا جبهة طبقية ، ومن ثم لا يعترف بأية دعوة لبناء الجبهة قبل نضوج الحياة الحزبية في مصر ، وهو بهذا يضع المهمة الحزبية في تصادم مع المهمة الجبهوية اذ لم يستوعب بعد العلاقة الجدلية الخصبية بين الاثنتين ، وبالذات في ظروف بلدنا .

واخرون في الجهة المقابلة يسعون وراء العلاقات والأشكال الجبهوية بأي ثمن ومع أي كان ، ويقدمون في سبيل ذلك على تنازلات في الفكر والسياسة والقيادة هم أغنى ما يكونوا عنها ، كما انحصرت العملية الجبهوية في اذهان البعض في التحالفات المعقودة مع الزعامات البرجوازية وقيادات الأحزاب القانونية ، وهو مفهوم فوقى قصير النظر لا يعطى الاهتمام الواجب للنقابات وبناء الاتحادات الديمقراطية للفلاحين والشباب والنساء والمثقفين ... الخ رغم أن التحالف هنا أقل عرضة للتخاذل والانهيار ويعبر بصورة مباشرة عن التحالف الطبقي المنشود (خاصة الحلف العمالي الفلاحى) .

كما تتجلى الرؤية الجامدة عندما تتصدى بعض القوى اليسارية لتقييم الفصائل السياسية العاملة على الساحة المصرية ... فمثلا يقيم البعض حزب الوفد وكأنه ما زال حزب ١٩٥١ ، أو النظر للتيار الناصري من زاوية واحدة هي موقف سلطة يوليو من

الديمقراطية ، أو التعامل مع التيارات الدينية بالجملة دون تمييزاً بينها أو التمييز بين قياداتها وقواعدها ... وهلم جرا .

وإذا كان من الخطأ محاولة تلوين الواقع وتزييفه لينسجم مع الصياغات النظرية « تامة الصنع » وكذا من الخطر التسعى لتكرار تجارب الشعوب الأخرى دون مراعاة للسمات الوطنية الخاصة والظروف التاريخية الملموسة .. فان هذا يتجسد في أوضح صورته في مسألة الجبهة ، فالمبادئ النظرية العامة واستلهاج التجارب الأخرى لا يكفيان وحدهما لبناء الجبهة .

يجب أن ننطلق في تفكيرنا وعملنا من الظروف التاريخية والواقع الملموس لوطننا .. وداخل هذا توجد عوامل متنوعة متفاعلة تحدد التصور الصحيح للعمل الجبهوى ، نذكر منها : طبيعة المرحلة — شروط الوعي والتنظيم — الموقف التكتيكي — القوى السياسية والتيارات الفكرية المتواجدة ...

لهذا نقول أن الحركة الوطنية تقف أمام محك اختبار جدى لعبقريتها ومرونتها ازاء الظروف وقدرتها على ابداع البرامج و « الأشكال المصرية » الخاصة في ميدان العمل الجبهوى .

✽ ومن المعارك التى استنزفت وقتا وجهدا طوال السنوات العشر الماضية : المعركة حامية الوطيس حول الموقف الصحيح من حزب التجمع .

ورغم أن قسما كبيرا من الذين هاجموا التجمع منذ ولادته ووصموه « الديكورية » واليمينية قد أدركتهم حقائق الصراع وتطوراتها ، حتى أن كثيرا منهم قد انتهى الى طلب عضويته ، إلا أن الخلاف ما زال دائرا ، بل انه يجرى داخل صفوف التجمع ذاته حول هويته ومواقفه .

ومما يثير الأسف — ولا مانع من الاندهاش والريبة أيضا — الموقف بالغ العداء الذى تتخذه بعض اتجاهات اليسار من التجمع ، وذلك الى حد اتهامها له بوراثنة الشمولية الناصرية ، والتسوية بينه وبين الحزب الوطنى ، ومن ثم دعوتها الى عقد التحالف مع حزب الوفد — أساسا — وتأييده فى الانتخابات والمناسبات الجماهيرية .

والى جوار هؤلاء وهؤلاء هناك كتلة كبيرة نوعا ما تعاني من الحيرة والاضطراب ازاء التجمع ، فهم لا يستطيعون ادارة الظهر لمواقفه التقدمية وتمرده على الدور الذى تصوره السادات له ، وكذلك لا يمكنهم ممارسة أعمال جماهيرية او جبهوية مستقلة يعتمد بها دون التحرك فى الاطار العام المحيط بالتجمع . وهم فى الوقت نفسه يجترون اثقال موقفهم « التاريخى » المعادى لقيام التجمع وحملاتهم التشهيرية ضده . ومن المفارقات التى تذكر فى هذا الشأن أن الذين حذروا — عند قيام التجمع — من خطره على قيادة الحركة الجماهيرية ، تراهم تتركز انتقاداتهم له اليوم على « تقاعسه » فى المعارك الجماهيرية المحتدمة .

والتخلص من هذه الحيرة يقنع البعض باطلاق التحليلات لطبيعة التجمع دون سند نظري أو سياسى . (مثك وصف التجمع بأنه « حزب برجوازى صغير) . والبعض الآخر يصمت ويرضى بصمته ولا يشعر بأية ضرورة لتحديد موقف حاسم من التجمع ويتعامل معه بالقطعة . ان التجمع لا يمكنه بطبيعة الحال أن يكون بديلا عن حزب الطبقة العاملة ، وهو لا يدعى ذلك رسميا ، كما أنه ليس ولن يكون الحزب الوحيد لليسار المصرى « العريض » . وقبل ذلك كله فان صيغته « الجبهوية » وطبيعته « القانونية » لا تسمحان بأن تتسق مواقفه على الدوام مع ما يفترض وينتظر من الحزب الطليعى القائد وكل ما يتعلق به يجب أن يعالج من هذه الزاوية .

*** والخلافات حول الصراع العربى - الصهيونى مجال آخر للجدل العنيف . وهى صورة طبق الأصل من الخلافات ذاتها المطروحة فى الساحتين الفلسطينية والعربية .**

وأهمها الخلاف حول شعار « دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية » ، فهناك من يرفضون أية امكانية « لتجزئته » او « مرحلته » ويرون فى ذلك محض تسليم وتقريط . . لذا فهم يرفضون المناداة « بالدولة الفلسطينية الوطنية على كل جزء يتحرر من أرض فلسطين » ويناهضون كن « الحلول السلمية » لأنها تنطوى « بالضرورة » على الاعتراف بإسرائيل والتخلى عن البنديقية .

وهذا يجر الى خلاف آخر حول من له حق صياغة استراتيجية وتكتيكات الثورة الفلسطينية . واذا كنا بالطبع لا نقبل أى انحراف

عن النهج الديمقراطي والجهوى فى ادارة شئون منظمة التحرير
الفلسطينية — حيث نعتبر جماعية القيادة وديمقراطية القرار من
أهم مقومات الشرعية الثورية — الا أننا فى الوقت نفسه لا نرحب
باستخدام ذلك ذريعة لانتزاع حق تقرير مصير الشعب الفلسطينى
من الشعب الفلسطينى نفسه .

ومن ناحية أخرى لا يرى البعض فى اسرائيل شيئاً أكثر من
مجرد « ثكنة عسكرية » ، ولا يعترفون بأى دور ديمقراطى لمن
يقبل العيش (ولو مجبراً) تحت شعار نجمة داود ، ويسفّهون أو
يتجاهلون نضال العرب واليهود غير العنصريين داخل الأراضى
المحتلة منذ ١٩٤٨ لأنهم يخدمون فى الجيش ويشاركون فى انتخابات
الكنيست ويتعاطون الحياة فى الدولة الصهيونية .. وهكذا لا يرون
أية فائدة — ولو تكتيكية — ترجى من أى صراع يجرى داخلها حتى
لهيئوا الأمر كأنها مجتمع بلا طبقات .. ولم لا ؟ اليسست مجرد
ثكنة ؟ ! .

وینطق هذا الراى ليس أمام اليهودى فى اسرائيل الا أن يتمسك
بصهيونيته أو يغادر الى حيث القى ، حتى وان كان من مواليد
فلسطين ، وبهذا يعتذر التاريخ عن أخطائه !! فالثقة مفقودة فى
أن يتحول أولئك البشر عن العنصرية طالما ظلوا يهوداً وطالما لم
يغادروا (ويدعون أن هذه رؤية جدلية) . وبالمقابل مطلوب من
العرب الصامدين هناك الا يتعاملوا مع معادلات الحياة السياسية
وأن يمتنعوا عن تأييد « الحزب الشيوعى » ، وبالتالي لا يبقى

أمامهم سوى انتهاج طريق الكفاح المسلح وحده أو — أضعف
الايمان — انتظار المدد من الخارج .. مهما طال أمد الانتظار .

كما تنتشر عند فريق من أصحاب هذا الرأي فكرة بالفئة
الغرابية مؤداها استحالة انتصار الثورة الوطنية في أى بلد عربى
طالما بقيت المؤسسة العسكرية الصهيونية ، وهى مقولة تستخدم
بقوة للتدخل فى صميم شئون الثورة الفلسطينية وتكريس فكرة
« دفع الثورة من الخارج » . وبالإضافة الى كونها فكرة تروتسكية
واضحة ، فضلا عن تأثرها بالطرح القومى البرجوازى ، فانها
تمسّس تجاهلا لموازن القوى العالمية والاقليمية واحتمالاتها ،
كما تعكس ضعف الثقة بالطاقات الثورية عند الشعوب .

ومن نيول هذا الخلاف : الجدل الذى لا ينتهى حول الموقف
السوفييتى من قضية فلسطين . ويتعرض هذا الموقف لمزايدات
ونيران « يسارية » عنيفة يغفل أصحابها الحقيقة الموضوعية
المتلخصة فى كون السوفيت قوة من « خارج المنطقة » وأن عليهم
أن يتحركوا فى حدود الواقع لا الأمانى ، وأن يتعاملوا مع موازين
قوة حقيقية لا مفترضة . ومن هنا فان أى قرار أو موقف سوفييتى
ينبغى النظر اليه فى ضوء ظرفه الزمنى المحدد . وبعد ذلك أيضا
تبقى مساحة معقولة للخطأ فى التقدير .

واذا كان الطابع الفكرى والاستراتيجى يغلب على نقيض
الاختلاف السابقة .. فان الخلاف حول طرق الكفاح يكتسب أبعادا
لا تقل خطرا أو أهمية .

ان تكامل وتتابع أساليب وأنشكال النضال هو من بديهيات علم الثورة . فليس العنف على الدوام عملا ثوريا ولا يمكن تجاهل فعالية الأساليب السلمية والمشروعة في أحيان بعينها . بيد أن انبهار البعض أمام التجربة الفيتنامية — وهى جدرة حقا بذلك — وغيرها .. قد جعلهم يحولون مقولة « حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد » الى صنم مقدس ومفتاح سحرى لحل جميع المشكلات . ووصل الأمر عند قسم منهم الى اختزال هذه الحرب الى مجرد « حرب عصابات » رغم اتساع وشمول مفهومها عن ذلك بكثير ، وما يلفت النظر أن الداعين لحرب التحرير الشعبية يعالجونها في غموض شديد ويعزل متعمد عن علاقتها بمسألة السلطة فى مصر .

ان ثورية أو رجعية هذا أو ذاك من أساليب النضال رهين بملائمته لموازين القوى ودرجة احتدام الصراع والمزاج النفسى للجماهير ... الخ .

ومع ذلك لا يصح أن يقتنع أحد بالحديث عن تكامل أساليب النضال ثم يضعها كلها معا فى جعبة واحدة دون تحديد أيها الحاسم فى كل مرحلة تكتيكية . غير أن أنصار الحرب الشعبية يسيئون تفسير ما تدعو اليه الكلاسيكيات من ضرورة تحديد « مركز الثقل » فى أساليب وطرق النضال ، فنراهم يعالجون مسألة مركز الثقل هذه بطريقة « المتوسط الحسابى » — !! — لجمل المراحل التكتيكية داخل الاستراتيجية بأكملها .. وهذا نموذج سافر للخلط بين الشعارات العملية التنفيذية والشعارات الدعائية .



وعموما يمكن أن نخلص الى أن التركيب الطبقي لقيادات اليسار المصرى يقف أيضا خلف هذا الركام من ضجيج المناقشات التى تهدر الطاقات وتستنزف الجهود ، وكذا العجز عن ادارة مبدئية ناجمة للصراع الفكرى . كما أن اليسار المصرى لم يزل بعد عاجزا عن اكتشاف الأساليب الجماهيرية الفعالة لمواجهة الصهيونية فى الحقبة الجديدة التى بدأت بعد زيارة السادات للقديس وما تلاها من معاهدة السلام وتطبيع العلاقات مع الدولة الصهيونية ، وكذا أساليب مواجهة الاستعمار الجديد الذى يركز أساسا على الأشكال الاقتصادية والثقافية ويهتم بتشجيع واسناد أنماط جديدة من الرأسمالية المحلية تكون عالة على الجهاز الانتاجى المحلى وتربط مصالحها فى النهب والفساد والمضاربة والفسرة وغرض الاتاوات بحماية الاستعمال الجديد من خلال ضمان استمرار علاقات التبعية .

رابعاً : عدم الاستفادة المثلى من أشكال النضال المتاحة ، المتاحة ، نضالاً عن عدم ابداع أشكال جديدة تتماشى مع متطلبات النضال وظروفه المتغيرة ، وتتفق مع السمات الخاصة بالواقع المصرى .

ان البعض يقصر سمة « الثورية » على الأشكال « المنتزعة » ويرى شبح الانتهازية فى كل الأشكال « المسموح بها » وهكذا يدفعون أنفسهم نحو المزيد من العزلة .

والبعض الآخر كاد يرهن وجوده ومستقبله بأشكال سمح بها تحت ظروف معينة ولأهداف محددة ومن ثم فإن ديومتها ليست

مرا مفروغا منه . وقد لا يكف هذا البعض عن اعلان تمسكه بالموقفه الصحيح من هذه الاشكال ، الا أنه عمليا يسلم القياد التام لها شيئا فشيئا . كما أن الحرص على الاشكال المكتسبة قد يدفعهم الى المبالغة في حمايتها والنكوص عن دفعها في معارك ومواقف معينة ، وفاتهم أن دفعها في هذه المعارك افضل سبيل لتقويتها وجمهرتها .

ونضيف أن ابتداع الاشكال الجديدة من النضال الجماهيري هو واحد من أهم ميادين اختبار حيوية الحركات التقدمية . غير أن هذه الاشكال لا تخرج في الغرف المفلقة أو بمجرد اعمال الذهن الفردي والجماعي ، وإنما تجيء ثمرة الانغماس في الحياة الحياة الشعبية والمتابعة الدقيقة والثكية لتغيرات الحياة السياسية والاجتماعية .

خامسا : تعاني دعاية اليسار من أزمة خاصة سواء على مستوى المضمون أو الأدوات .

فهى دعاية تغلب عليها النزعة الدفاعية التبريرية ، وما زالت اضعف من شن هجوم ساحق على القوى والافكار المعادية . كما أنها تهتم بالجانب الوطنى الديمقراطى العام على حساب الجانب الطبقي الخاص ، ويلاحظ أيضا ارتفاع أسلوبها فوق وعى ومعارف الجمهور وافتقار اللغة المشتركة معه ، واعطاء الاهتمام الزائد للقضايا النظرية أو العموميات دون امتلاك القدرة المناسبة على الغوص المباشر في هموم الجماهير ومشاكلها ثم اتخاذ ذلك منطلقا للتعميم والتظهير .

ولا يفوتنا التأكيد على أن المهام الملقاة على عاتق الدعاية اليسارية بالغة الثقل وتتزايد وتتغير باطراد . تكفى الإشارة الى تقاعس القوى الوطنية الأخرى عن الاضطلاع بدور مناسب فى قضايا هامة جدا مثل : التحرر الوطنى من الاستعمار الجديد — التحول الديمقراطى الشامل والعميق وأهمية العمل الجبهوى المشترك — مواجهة الدعاوى المناهضة للعلمانية . . . الخ .

ومن ناحية أخرى فان الامكانيات الدعائية المسموح بها لليسار بالغة التواضع بالمقارنة بالامكانيات الهائلة المتاحة للبرجوازية . كما أن اليسار لا يطور امكانياته بشكل مناسب ولا يجتهد بقدر كاف لاكتشاف وتطوير ادوات جديدة تكون مزيجا بين الأساليب الشعبية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى الاتصال .

نصيب الآخرين

من عوامل الأزمة

الفرضية الرئيسية التى نقدمها فى هذا الكتيب هى أن أزمة حركة التحرر الوطنى فى مصر هى بالأساس أزمة ذاتية ، ولا يمكن إرجاع السبب الرئيسى لهذه الأزمة الى مجرد كثافة الهجوم الاستعمارى والرجعى ، رغم ما لهذا من أهمية كبيرة . فنحن نرى السبب الرئيسى فى أزمة اليسار ، القيادة المفترضة وقاطرة الحركة الوطنية المصرية . إذ أن وعى القيادة بدورها وخروجها من أزماتها الخاصة هو السبيل الى اجتذاب الفصائل الأخرى بقوة الى ساحة المواجهة ، ومن ثم انطلاق الحركة ككل .

الا ان هذا لا يعنى تلك القوى الأخرى من مسئوليتها عن جانب لا يستهان به أبدا من عوامل صنع هذه الأزمة . فكثيرا ما كانت أخطاؤها وتراجعاتها ومناوراتها سببا لتعثر الجهود الوطنية العامة . وهكذا نفهم الاسهام المتبادلة في صنع الأزمة .

ولنعالج الأمر بشيء يسير من التفصيل .

أولا : احزاب المعارضة القانونية :

لم تتمكن هذه الأحزاب من تسييس القرية والمدينة بالقدر الذى كانت تريده ، كما أنها لم ولن تستطيع استيعاب مجمل التيارات السياسية الوطنية في مصر . ولذلك أسباب عديدة تتعلق بملايسات النشأة وضعف الثقة في جدية النوايا الرسمية ازاء الديمقراطية ، وكذا الاحباط الذى ينتاب الجباهير والطلائع أمام إصلاحية البرامج وعدم جذريتها ، فضلا عن مواقف الانحياز الى جوهر السياسات العامة للحكم في بعض الاوقات الحاسمة .

ونتوه الى اننا سوف نتعرض لأحزاب المعارضة الثلاثة الرئيسية ، وسنتجاوز الحديث عن حزبي « الأحرار » و « الأمة » ، حيث أنهما حزبان شكليان وهامشيان للغاية ، وتكاد تنحصر قيمتهما « السياسية » في سعى بعض الاتجاهات الاسلامية ذات الميول السعودية للسيطرة على صحفها وسلطة القرار فيها . وأى دور سياسى ذى شأن متوقع لهما لن يكون الا من خلال هذا المنظور .

(حزب التجمع) :

لا جدال في أنه أصلب أحزاب المعارضة القانونية في مواجهة سياسات التبعية والقمع والافتقار ، وقد حاول قدر إمكانه التمسك بمواقفه المبدئية الثابتة رغم كل ما تعرض له من ضغوط وما دفعه أعضاؤه من تضحيات . وفي بعض الأحيان حمل الحزب العبء الأكبر من هموم الحركة الوطنية ووقف موقفا نضاليا وديمقراطيا أصيلا من مساعدة الاتجاهات الوطنية والتقدمية خارجه . وهو أيضا الحزب المعارض الوحيد — بين الأحزاب الثلاثة — الذي يمتلك حدا أدنى يعتد به من المبادئ التنظيمية والهياكل القيادية .

— غير أن عنف الهجوم الحكومي عليه ، وتقصير القوى الوطنية الأخرى عن تعضيده ومساندته ، قد أجبراه أحيانا على الانسحاب إلى المقرات والانهمك في النشاط الداخلي . وتكمن خطورة ذلك في تربية أجيال جديدة على منهج العمل « الشكلي » غير الجماهيري والتردد والتحفظ إزاء استخدام أساليب جريئة في العمل حينما يحين وقتها .

— ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها ، لم ينجح التجمع في اجتذاب الكتلة الأساسية من التيار الناصري ، وذلك لأسباب تتعلق بهذا التيار قبل أي شيء آخر . كما تتحمل قيادة التجمع مسئولية عدم تهيئة المناخ التنظيمي اللازم للاحتفاظ بالكثير من الكوادر الناصرية داخله . ولا شك أن تلك خسارة كبيرة لفكرة « التجمع » ذاتها »

— ونظرا لصيغة التجمع المعقدة والجديدة الى حد ما على تاريخ الحياة السياسية المصرية ، فقد حرصت قيادة التجمع على ارضاء كافة الاطراف داخله ، وأحيانا يكون ذلك على حساب وضوح المواقف واستقامتها ، ويبدو هذا واضحا من بعض الصياغات التوفيقية في برنامج الحزب وتقاريره السياسية ، وتؤدي هذه النزعة التوفيقية الى التشوش الفكرى والسياسى واثارة السخط عند معظم قواعده حيال التوجهات اليمينية التى تفرخها عمليات التوفيق . وهناك خطأ متكرر تقع فيه قيادة التجمع ، وهو اصرارها على الاحتفاظ ببعض الكوادر اليمينية بهدف قطع طريق الرجعة عليهم ، وهى لهذا تقدم لهم التنازل تلو التنازل باعتبارهم رموزا سياسية هامة . . . غير أن التجربة تثبت فشل هذه المحاولات معهم ، فهم فى النهاية يصرون على الانسلاخ وحينئذ ينكشف وجههم اليمينى السافر ويتضح وزنهم السياسى الحقيقى .

— وتدفع بعض عضوية التجمع (الجديدة خاصة) فى اتجاه غير سليم هو محاولة تعميق « الطابع الحزبى » له ، بمعنى السعى لبناء فكر مستقل له « الفكر التجمعى » ودعوة الأعضاء الى نبذ الانتماءات القديمة . . . فضلا عن عدم واقعية هذه المحاولة فانها تشكل خطورة على صيغة التعدد داخل التجمع وتؤدي الى المزيد من ازدهار النزعة التوفيقية .

— وكان مأمولا أن ينجح التجمع فى بلورة وتشجيع تيار دينى مستثير (اسلامى ومسيحى) لمواجهة غلواء الهوس الدينى ، وليطرح

منظورا اجتماعيا متقدما يتناسب مع متطلبات النضال الوطنى والطبقى .. غير انه لم ينجح فى اكتساب العديد من القيادات الدينية المستترة خارجه لأسباب ذاتية تتعلق بها ، أهمها الاشفاق من الهجوم الفوغائى على التجمع . كما أن القيادات الدينية بالتجمع لم تعط هذه المهمة الاهتمام الكافى ، فأصبح الأمر لا يتعدى الندوات فى المواسم الدينية المختلفة والمقالات المتفرقة فى صحيفة الحزب ، والتي لا ينتظمها توجه ايدولوجى مجدد .

— ولقد أعطى التجمع للعمل الجبهوى اهتماما كبيرا ، وظل متمسكا بشعار « جبهة الانتقاذ الوطنى » حتى عندما كان الآخرون يديرون ظهورهم للعمل المشترك ، وبادر التجمع دوما بطرح البرامج والنقاط الجبهوية وشارك بدأب فى كل الأشكال الجبهوية المتاحة ، ولكن يؤخذ على هذا الجهد أنه مكرس لبناء الجبهة « من أعلى » ويعطى اهتماما أعظم للزعامات والرموز ، وهو ما جعل أغلب تلك الأعمال الجبهوية خاضعة للمساومة والابتزاز وعرضة للانهيـار عند أول أزمة . غير أن التجمع قد خطا خطوة كبيرة فى بناء الجبهة « من أسفل » عندما أعطى دفعات قوية لانشاء « اتحاد الفلاحين » .

— أما صحيفة « الأهالى » فرغم الدور الريادى الذى تلعبه وسط صحافة المعارضة المصرية ، إلا أن هناك أوجه قصور رئيسية تؤثر بالسلب على هذا الدور . وبإيجاز شديد نقول أن « الأهالى » ما زالت بعيدة عن تمثل نمط « الصحافة الشعبية » ، فالمعـارك

الطبقية والاقليمية المباشرة غائبة عن صفحاتها أو تبدو شاحبة مهلهلة ، والاهتمامات السائدة هي اهتمامات مثقفي العاصمة : ومن الواضح ضيق دائرة كتاب ومحرري الجريدة تحت دعوى « الفن الصحفي » ، وهي لا تشجع أعضاء الحزب على ممارسة هذا « الفن » ... ولعضوية التجمع تجارب مريرة مع الجريدة فيها سواء على مستوى المقال أو التحقيق أو الخبر ؛ رغم أن هؤلاء هم المناضلون الذين يجب على جريدتهم أن تقدمهم للجماهير . ومن ناحية أخرى دخلت « الأهالي » في منافسة غير صحية مع صحيفة « الوفد » جعلتها تفقد بعضاً من رصانتها وجديتها .

(حزب العمل) :

لعب هذا الحزب دوراً وطنياً لا بأس به بالمرّة خلال الفترة الأخيرة من حكم السادات ، لكن هذا الدور متقلص الآن الى حد ما لأسباب عديدة داخل وخارج الحزب .

— والحزب غير متجانس في تركيبته الداخلية ، ولا تحكمه خطوط فكرية واحدة ، ويفتقر الى المبادئ التنظيمية المحددة . ولهذا وذاك اتسمت مواقفه بالتردد والتذبذب والتشوش . أحياناً يقبل على العمل الجبهوى وأحياناً أخرى يتهرب منه ، وعندما يهاجم السلطة لتزوير الانتخابات يعود ليقبل تعيين أعضائه في مجلس الشعب الناتج عن هذه الانتخابات

— ويرى الحزب الآن بأزمة داخلية عنيفة لأسباب منها الموضوعى ومنها الذاتى والشخصى ، ولا توجد قنوات صحية لإدارة الصراع وفرز المواقف . وفى ظرف كهذا ليس غريبا أن تنكمش قاعدته المنظمة ، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار عودة حزب الوفد واحتمالات قيام الحزب الناصرى وكذلك كيف كان حزب العمل يقبل فى صفوفه كل القادمين اليه — بمن فيهم القادمين من الحزب الحاكم — وهؤلاء أثاروا داخله من المشاكل والصراعات اللامبئية أكثر من الفائدة الجماهيرية التى عادت على الحزب من دخولهم .

— وتحاول قيادة الحزب الخروج من هذه الأزمة بفتح الأبواب أمام شباب الجماعات الإسلامية ، وتسمى فى الوقت نفسه لتوسيع عضوية العناصر .. وهذا بدوره بدوره يجلب الى الحزب المزيد من المتناقضات التى لاحت لها سوى « التوليف الفكرى » .. وهو بحد ذاته من مشاكل الحزب المستعصية . والاتجاه الصاعد الآن فى الحزب هو اتجاه « التراثيين الجدد » الذين يعتبرون أنفسهم الأقرب الى فكر « مصر الفتاة » والقادرين وحدهم على أن يصهروا فى بوتقة واحدة النزعة الأصولية الإسلامية والتوجه القومى العربى والنضال ضد الاستعمار وأفكار العدل الاجتماعى ..

— وتربى الأجيال الجديدة فى الحزب على غذاء شديد الفرجسية ، بل وأحيانا ما تزرع نزعات مرضية مثل العداء للمسيحية .. وليس بعيدا عن الأذهان المقال « التاريخى » الذى

نشره رئيس الحزب عشية الانتخابات النيابية الأخيرة وهاجم فيه الماركسية بعنف وافتراء ، وكذا العديد من المقالات التي تنحو نفس هذا المنحى .

— أما جريدة الحزب فهي تعكس وضع الحزب بصدق . وكانت قد وصلت أواخر ١٩٨٥ الى حالة متخلفة (على مستوى الأسلوب وأحيانا المضمون) عدا بغض الاستثناءات القيمة ، غير أن اتجاه « الترائين الجدد » قد أحكم أخيرا قبضته على الجريدة فأصبح لها لون سائد مميز ، ومع ذلك فلا يعول كثيرا على أن توجه الجريدة الوعى الوطنى والديمقراطى التوجيه الراديكالى السليم فى كل المواقف والأوقات . والميزة التى تحسب « للشعب » على حساب « الأهالى » هى وضوح طابعها الحزبى ، وان يصلح الأمر أحيانا حد الانراط .

— واذا كان هذا هو نصيب حزب العمل من الأزمة العامة للحركة الوطنية ، فاننا لا نتوقع أن يخرج الحزب قريبا من أزمنة الخاصة ، وبالتالي ستظل جهوده وطاقاته معطلة أو مشوشة أو غير متناغمة تماما مع حركة اليسار بالذات .

(حزب الوفد) :

يجب أن يكون وانسحا أننا لا نضع هذا الحزب — كتلة واحدة وقمة وقاعدة — فى صفوف الحركة الوطنية ، كما أننا فى الوقت ذاته لا نؤيد تلك النظرة المتسرعة التى تغفل انضمام الكثير من

شباب المهنيين والطلاب والمثقفين . . . وغيرهم من عناصر وطنية
ديمقراطية لصفوف الوفد ، أو تأييدهم له في ظل الأوضاع العامة
الراهنة للحركة الوطنية المصرية .

كما لا يمكن التغاضي عن التأثيرات العنيفة التي أحدثتها عودة
الوفد ومناوراته على مجمل الحركة الوطنية . فكثير من الذين
لا ينتمون للوفد طبقيا ويتسمون بانخفاض وعيهم السياسى . . نظروا
اليه في ضوء هالته التاريخية دون فهم أن « مياها كثيرة مرت من
تحت الجسر » . وقد وضع الوفد القوى الوطنية في مأزق بالغ
الصعوبة حينما بادر منفردا بقبول دخول الانتخابات النيابية على
أساس قانون القائمه النسبية المشروطة . كما أن تحالفه مع تيار
الأخوان المسلمين قد أحدث وقتها تغييرا مفاجئا في الخريطة
السياسية .

— أن قيادة الوفد اليميني قد أدارت ظهرها بهذا التحالف
لكن ميراثه العلماني وأعطت زخما جديدا لفكرة الحكم الدينى ،
خصوصا وأن التيار المخلص لتراث الوفد العلماني التقليدى ليس
قويا ولا موحدًا بما فيه الكفاية لمواجهة هذا الموقف الانتهازى
من رئاسة الحزب .

— ويقدم حزب الوفد صورة زائفة للمعارضة ، فهو يستخرج
أنصاره وقراء جريدته للصراعات الثانوية والتافهة . وموقفه من
القضية الوطنية يساعد على تشويه وتسطيح وعى الجماهير ،

فهو مثلا لا يدعو الى الغاء اتفاقيات « كامب ديفيد » لأنها في نظره أصبحت « منعدمة » — ! — ، وهو يصمت تماما أمام النفوذ السياسى والعسكرى الأمريكى فى مصر . أما عن موقفه من التبعية والأزمة الاقتصادية فهو يتطابق بوضوح مع مصالح الكومبرادور والسماصرة والمضاربين والراسمالية الكبيرة بوجه عام ، وذلك وسط ضجة اعلامية ضد « الانفلال » و « اللومى الناصرى » .

— وحتى تراث الوفد الليرالى .. تتنكر صحيفته له من خلال حملتها شبه « المكارثية » ضد ما تسميه تغفل الشيعيين والناصريين داخل أجهزة الاعلام ، بل وجهاز الحكم نفسه !! .

— وترفض قيادة الوفد ، ولعلها تحبط ، أية امكانية للأعمال المشتركة مع قوى المعارضة الأخرى . وفى الوقت نفسه يحاول الحزب أن يقدم نفسه « جسرا للتعايش والتصالح » بين النظام والأخوان المسلمين .

— ورغم هذه المشكلات التى خلقتها عودة الوفد بهذه الصورة أمام الحركة الوطنية ، إلا أن انتهازية قيادته ورجعية كفيلة بتعرية مناوراتها وصخبها الدعائى المزيف .. ورغم الامكانيات المادية الهائلة لديه ، وسوف يساعد على ذلك : تفاقم تناقضات الحزب الداخلية وافتقاده لآية هياكل تنظيمية قاعدية حقيقية وسيادة مبدأ الولاء الشخصى لرئيس الحزب الخ .

ثانيا : التيارات السياسية غير المنظمة قانونا :

من المفروغ منه أن واحدا من أهم عوامل تعثر وانكاس الحركة الوطنية في العقود الأخيرة هو تخلف الشرط التنظيمي للجماهير الشعبية وقواها السياسية المعبرة عنها . فهناك اتجاهات لها ثقلها المعترف به لكنها محرومة من حق التنظيم الحزبي بمقتضى التشريعات المصادرة للحريات . ومن ثم فإن اسهامات هذه الاتجاهات في النضال الوطنى لا تأتى منتظمة متسقة ، بل وكثيرا ما يغلب على أنشطتها السعى لاثبات الذات وابرار الهوية المستقلة . كما أن تعطيل تطورها الديمقراطى يؤدي كثيرا الى حرمانها من المشاركة المباشرة فى الحياة السياسية . وبالتالي حرمانها من توسيع صفوفها وتطوير برامجها وأساليبها وتصحيح شعاراتها

وإذا كان هذا الوضع فى حد ذاته يعد اسهاما مباشرا فى الازمة العامة للحركة الوطنية ، فإن بعض ممارسات هذه القوى تدفع فى اتجاه المزيد .

(القوى الناصرية) :

لا شك أن التيار الناصرى من أهم تيارات الحركة الوطنية المصرية ، ومن ثم فإن معاناة هذا التيار من الناحية التنظيمية تلقى بظلال ثقيلة على الحركة الوطنية ككل ، فمن الطبيعى أن تكون اسهامات القوى غير المنظمة شاحبة ومشوشة .

غير أنه ما يزيد أزمة هذا التيار تعقيدا : تفاوت وتمايز الأفكار

والمواقف والخبرات داخله .. فهو يمتد من عناصر ارتضت حزب مصر والحزب الوطنى (فى وقت معين على الأقل) الى عناصر تنتقد مواقف التجمع « اليمينية » مروراً بشتى المواقف والدرجات .

وفى رأينا الخاص أن سعى التيارات الناصرية لبناء حزب واحد يجمعها كلها معا هو عمل غير علمى وغير مبدئى ونتائجه ستكون وخيمة على « يسار الناصرية » ، حيث أنه سيضطر الى الدخول فى تنظيم واحد مع عناصر بينه وبينها تناقضات أعمق من خلافاته مع التجمع مثلاً .

وإذا كنا نرى فى « يسار الناصرية » حليفاً جيداً وقوياً لليسر الماركسى ، إلا أنه هو الآخر يعانى من أزمة الخاصة جداً :

✳ ف أغلب قياداته من الشباب الذين أفرزتهم الحركة الطلابية فى السبعينات ، وهؤلاء لن يستطيعوا بسلاسة نيل مركز الثقل داخل قيادة الحزب الناصرى .

✳ وهم أيضاً يعانون من ضعف ظاهر فى القدرات التنظيمية الحزبية والخبرات الجماهيرية .

✳ وتحاول قيادات الشباب اليسارى الناصرى أن تضع أطارا نظريا عاما للحركة الناصرية تحت ضغط الرغبة العارمة فى التميز عن الماركسية ، غير أن جهودهم فى هذا السبيل ما زالت أولية للغاية حيث أنها تواجه المآزق الفكرية أهمها :

— ما هو الموقف الاستراتيجى والنهائى من الملكية الخاصة

لوسائل الانتاج ؟ وما هو مفهوم الاستغلال وما علاقته بالملكية الخاصة ؟ وما هو دور « الرأسمالية » في التحول الاشتراكي ؟ وما هي التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية التي سيتطور اليها المجتمع الاشتراكي ؟

— متى وكيف يمكن للصراع الطبقي أن يجرى سلميا ؟

— ما هي العلاقة الصحيحة بين خصوصية القضايا الوطنية وعمومية القضايا القومية العربية ؟

— ما هي علاقة الاسلام بالقومية العربية ؟ وما هو الموقف من العلمانية ؟

— ما هو شكل التنظيم القومي الثوري الأمثل وما هي قواه الطبقية ؟

— من هم حلفاء الناصرية طبقيا وسياسيا ؟ وما هو الشكل المطروح للوحدة معهم ؟

— كيف يمكن تحويل مقولة الثورة الشاملة (حرية واشتراكية ووحدة) الى واجبات مرحلية تكتيكية ؟

وهلم جبرا

وسيكون على « يسار الناصرية » الذي يقترب قطاع كبير منه — عمليا — من الفكر الاشتراكي العلمي .. أن يجيب على هذه الأسئلة وغيرها ، مراعيًا أنه لا يبدأ من نقطة الصفر وإنما يستكمل موافيق ثورة يوليو لأن شرعيته التاريخية تكمن في هذا

الالتزام ، وشريطة أن يلتزم في ذلك كله بالوضوح الفكرى وعدم الارتكان الى الصياغات الغامضة المطاطة التى تقضى الى سيادة الروح البراجماتية .

وفى ظل انغماس التيار الناصرى — ككل — فى الصراع من أجل تحقيق ذاته وانشاء حزبه المستقل .. فانتنا نلاحظ فى السنوات الأخيرة بعض الممارسات السلبية التى يمكن ايجازها فى الآتى :

* ارتفاع نفمة العداء (وليس مجرد التمايز) للماركسية حتى عند بعض العناصر الراديكالية .

* الموقف غير الودى تجاه حزب التجمع ودعوة أعضائه من الناصريين الى الخروج منه لأنه « لن يكون هناك ناصرى خارج الحزب الناصرى » .

* عدم المرونة فى مجال الجبهات التكتيكية ، حيث يستبعد الناصريون ويرفضون أية امكانية للقاء المشترك مع تيارات بعينها .

* التعالى فوق التيارات الوطنية الأخرى ووصفها جميعا بالاجماهيرية وأن التيار الناصرى هو الوحيد المعبر عن نبض و ارادة الشعب .

* الانشغال بالمعارك الجماهيرية المتقادمة وسيادة نزعة التبشير والدفاع عن سلبيات قيادة ثورة يوليو (خصوصا فيما يتعلق بالحريات والديمقراطية) .

✽ أما عن المستقبل القريب فلا نعتقد أنه سوف يسمح بقيام حزب ناصري (ينافس الحزب الوطنى وقيادته على استخدام « كارت يوليو » ويضاهى التجمع فى « يساريته ») فى غير ظروف المد الجماهيرى الديمقراطى ، وطالما لم تكن قيادته مستعدة للتفاهم والمساومة . ونعتقد أن أى حديث عن استقلال القضاء المصرى يجب أن يراعى أيضا المناخ السياسى القائم وموازن القوى السائدة .

وهكذا .. الى أن ينشأ الحزب الناصري ستظل جهود هذا التيار مبعثرة وناقصة مما يؤدى الى اضاءة فرص تاريخية هامة . وذلك باستثناء الذين حافظوا على عضويتهم فى التجمع وتفاعلوا معه بصدق .

(الجماعات الاسلامية بما فيها الاخوان المسلمون) :

بصرف النظر عن ملابسات المساعدة الكبيرة التى نالتها هذه الجماعات من جراء تحالفها مع السادات فى سنوات حكمه الاولى ، فاننا نرى السبب الرئيسى لازدهارها خلال عقدين ونيف : فى الازمة التى تمر بها القوى الوطنية العلمانية .

خصوصا اذا وضعنا فى الاعتبار تأثيرات الحقبة النفطية العربية على مصر وكذا الآثار المدمرة لسياسة الانفتاح الاقتصادى على البرجوازية الصغيرة ، تلك التى تشكل منبعها رئيسيا للتيارات الدينية السلفية ✽

وتؤثر هذه الجماعات تأثيرا سلبيا هائلا على تقدم الحركة الوطنية ، حيث تواجه البرنامج الوطنى الديمقراطى بشعارات فضفاضة ذات مضمون سلفى ارتدادى وعواقب طائفية : « تطبيق الشريعة الاسلامية » فى مواجهة التحرر الوطنى والتحول الديمقراطى والتقدم الاجتماعى ، « الخلافة الاسلامية » فى مواجهة سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية ، « الاقتصاد الإسلامى » فى مواجهة تأميم رؤوس الأموال الأجنبية وتصفية ركائز الرأسمالية الكبيرة والشرائح الرأسمالية العميلة والناشطة فى المجالات الطفيلية الخ .

وتحت لواء هذا الإبهام والغموض استطاعت تلك الجماعات سلخ قطاعات واسعة من القاعدة الاجتماعية للقوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية ، وجرها الى استحضر الثراث والانخراط فى المعارك الثانوية (الخطيرة أحيانا) والانعزال عن القوى الوطنية العلمانية .

وبسبب حالة فكرية كهذه لا يمكن تجاهل أن الخريطة الفكرية والسياسية والتنظيمية لهذه الجماعات تشكل لوحة بالغة التعقيد .. بدءا من الطرق الصوفية ومرورا بجماعة الإخوان المسلمين وانتهاء بالتنظيمات الارهابية المسلحة . وإذا كنا نلمس بوضوح دعم الرأسمالية التجارية وبعض القوى المصرفية وغيرها لهذا الاتجاه أو ذاك ، فيجب فى نفس الوقت أن نعترف بارتفاع « النبرة الاجتماعية » بدرجات متفاوتة عند قواعد الكثير من هذه

الجماعات . لهذا يصبح من الخطأ عدم دراسة تلك التناقضات بدقة ومراعاتها عند التعامل مع الاتجاهات الإسلامية .

ومن الطبيعي أن تقوى تلك الجماعات في فترات الجزر والانحسار الوطنى ، لكننا نتوقع أن تفقد الكثير من تماسكها وتفوقها مع النهوض العام للحركة الوطنية الديمقراطية لانعدام قدرتها على تقديم الاجابات الثورية القاطعة للأسئلة المطروحة على المجتمع فى مثل تلك الظروف ، خصوصا اذا وضعنا فى الاعتبار النقاط التالية :

— استحالة اجتماع كل هذه الاتجاهات على برنامج موحد ، فضلا عن تهريبها أصلا من طرح مواقف محددة من كافة جوانب الحياة الاجتماعية .

— التحالفات الشائكة التى اعتادت تلك الجماعات اقامتها مع السلطات وضد القوى الديمقراطية ، وما يستتبع ذلك من تشويه صورتها .

— مستوى الأداء التنظيمى داخل هذه الجماعات متخلف وتغلب عليه الزعامة الفردية التى لا تقبل بأقل من الطاعة المطلقة ، وليس هذا النوع من الأداء فعالا على الدوام . كما أن تعدد الجماعات يستتبعه تعدد الزعامات .

— الخلافات بين هذه الجماعات عديدة وبالغة الحدة وتصفى أحيانا بطرق ديماغوجية .

— كثيرا ما تجنح هذه الجماعات عند المنعطفات الحادة فى النضال الوطنى اما الى السلبية التامة او محاولة انتزاع المكاسب الخاصة بها على حساب الفصائل الوطنية الأخرى .

— عادة ما يتداعى فكر هذه الجماعات الى الايمان بأسلوب القوة والارهاب ، وهو ما يضعها فى نهاية المطاف فى صدام مع حلفائها فى السلطة .

... غير أننا نعتقد أن الفرز الطبقي والسياسى داخل صفوف هذه الجماعات سوف يبلور — لا محالة — اتجاهها وطنيا مستقرا يمكن أن يلعب دورا هاما لمصلحة الحركة الوطنية ككل ، شريطة أن يتجاوز ذلك الموقف العنيف من الماركسيين والناصرين والقوى الديمقراطية العلمانية . ويتوقف مثل هذا التوقع — الى حد كبير — على ذكاء وفعالية التكتيك الذى تستخدمه القوى المذكورة ازاء الجماعات الاسلامية .

(التيارات القبطية) :

لا يمكن بالطبع أن نشير الى قوى سياسة قبطية بعينها محددة أو منظمة ، ولعل هذا ما يدفع بعض المراقبين والمشتغلين بالعمل السياسى الى اهمال هذا الجانب تماما . وفى رأينا أن هذا خطأ كبير لأنه لا يأخذ فى الحسبان النتائج الحتمية لانتعاش التيارات الاسلامية ، وكذلك المخططات الامبريالية والصهيونية لادخال مصر فى مصيدة الصراع الطائفى .

لذلك يغلب على التيارات القبطية طابع ردود الانفعال ، وأحيانا ما نلمس روحا شوفينية تتغلغل دعايتها الداخلية ، أما مضمون نشاطها السياسى كله فينحصر فى مطالب « الأقلية الطائفية » .

ورغم أن القاعدة الأوسع بين الأقباط تحلم بدولة علمانية ديمقراطية لاتعرف التمييز الدينى ، إلا أن بعض قياداتهم تدفع

عملية — نحو تعميق هذا التمييز ، ولا شك ان وراء هذا مبعثه
الطائفي . وعلى نقيض الموقف التاريخي للكنيسة المصرية في مواجهة
الاستعمار (حتى وان لبس ثياب « التبشير ») أصبح التوجه
التقريبي واضحا تماما في السنوات الأخيرة في أنشطة ومواقف الكثير
من مواقف القيادات القبطية (ويمكن تفسير هذا بسهولة على
هجوم المشكلات الطائفية) بل ان قيادات ومؤسسات بعضها تشجع
على هجرة الاقباط (بالأخص أفضل العقول والخبرات) الى كندا
واستراليا والولايات المتحدة . . الخ .

وهكذا ليس لدى القيادات والتيارات السياسية القبطية
برامج أو أفكار محددة متكاملة ازاء قضايا الوطن . وما يزيد
الامر صعوبة توجس تلك التيارات من التحالف المعقود بين الوفد
والأخوان المسلمين ، فقد كان الوفد عندهم رمزا تاريخيا للعلمانية
ووحدة المسلمين والاقباط في الكفاح الوطني والديمقراطي . كما
ان هذه التيارات لم تجد بعد في القوى اليسارية العلمانية ما يدعوها
لان تقتل تأييدها اليها ، فضلا عما سبق ذكره من بروز التوجه
التقريبي .

(الرموز والعناصر السياسية المستقلة) :

تبقى في الساحة السياسية المصرية عناصر مستقلة عن
القوى السابقة بدرجة أو أخرى ، وهي تمثل في الأغلب قيادات
برجوازية ذات ألوان مختلفة (قوى دينية مستقرة — وطنية
ديمقراطية — اشتراكية ديمقراطية — « يسار وطني » الخ .
لم تجد لنفسها مجالا مناسباً في الأحزاب القائمة والقوى السياسية
المتواجدة :

ولا تملك هذه العناصر أية توجهات برنامجية متكاملة ، وإنما هي تركز في نشاطها على هذه أو تلك من الأفكار . ونظرا لتخلف الوضع الديمقراطي والتنظيمي في مصر ، كثيرا ما تكتسب تلك العناصر أهمية ونفوذا تفوق قوتها الحقيقية بمراحل — خصوصا في المناسبات الانتخابية والمعارك الصحفية . لذا تبذل الإدارة والحزب الحاكم الجهود الدائبة لا ستقطابها أو توجيهها لعرقلة أنشطة الحركة الوطنية .

التداخل بين معسكرى الحكم والمعارضة

من الواضح للكافة أن الحكم في مصر يفتقر الى التنظيم السياسى الحى والفعال فى الدعاية لسياسات الحكم وحشد الجماهير حولها . فالحزب المسمى « الوطنى الديمقراطى » يطلق عليه لفظ « الحزب » تجاوزا ، فهو تابع تماما للسلطة التنفيذية ودوره ينحصر فى التبرير لها لا التخطيط لعملها ، ولا يوجد فى الحزب أى ميكانيزم لإدارة الحوار وممارسة الديمقراطية الداخلية . وجميع مستوياته تشكل بالتعيين مثل الإدارات الحكومية . والصراعات الشخصية العنيفة هى المعلم الرئيسى للحركة داخل الحزب . وفى ظل هذا الوضع تتشكل أغلبية العضوية العاملة فى الحزب من المنتفعين بالحكم ، أما العضوية الخاملة فهى عضوية ففترية ربما لا تؤيد الحزب أو على الأقل لا تعرف عنه شيئا .

وفى اعتقادنا أن مصدر خطورة الحزب الحقيقية تكمن فى تلك القاعدة الواسعة نوعا من المسيطرين على الإدارة المحلية . فهؤلاء يدافعون بشراسة عن الحزب ويتصدون للمعارضين من واقع مصالحهم المباشرة فى إشاعة التسيب والفساد المحلى . وطالما

يُقى الحزب الوطنى فلن يمكن هزيمته دون فضيح وضرب هذه القاعدة الواسعة من المنتفعين .. خصوصا اذا اخذنا فى الاعتبار دورهم المباشر فى البلطجة وتزييف الانتخابات .

لكن .. هل كل أعضاء الحزب الوطنى على هذه الشاكلة ؟ بالطبع لا . فهناك الكثير من العناصر التى تتنافى بمصالحها الطبقية مع سياسة الحكومة والحزب ، غير أنهم دخلوا الحزب بحسب ضغط الاجبار والتضليل الاعلامى ، أو بسبب انخفاض وعيهم السياسى . بل ان كثيرا منهم لا يتخيل نفسه خارج « حزب رئيس الجمهورية » .

نظرا لكل ما سبق لا ينتظر ان تشكل تلك العناصر تيارا ضاعطا قويا « لتهذيب » خط الحزب . اما عضوية الحزب الخاملة قائما حينما تتحرك — تحت ضغط الصراع فى المجتمع — فانها لن تتحرك ابدا فى اطار قنوات الحزب ، وإنما ستكون حركتها فى الغالب فى اتجاه قوى المعارضة وهذا هو منتهى حدود « اختراق » المعارضة للحزب الوطنى .

اما « الاختراق المضاد » فهو ما يشكل ظاهرة مقلقة بحق . فلا تخطو قوة من قوى الحركة الوطنية من عناصر — وربما تيارات — تدعو الى التهذيب أو التهائن أو حتى الجبهة مع الحكم ، وبالطبع يملك هؤلاء أساليبهم المختلفة التى لا يمكن حصرها كلها ، غير ان هناك ثلاثة محاور ارتكاز رئيسية فى طرحهم : —

٢ — أن الرئيس الحالى مختلف عن الرئيس السابق .

٢ — أن هناك تيارا وطنيا (ناصري أساسا) داخل الحزب الحاكم .

٣ — أن هناك خطرا داهما على المعارضة والنظام معا (الابتزاز الأمريكى — البديل العسكرى — الارهاب الدينى ..) .

وهكذا فإن « الاختراق المضاعف » ناجح الى حد كبير فى إثارة المشاكل والخلافات داخل كل قوة وطنية وبين بعضها البعض .
وتطورات الصراع الاجتماعى — الاقتصادى والسياسى كهيئة بتحقيق المزيد من عمليات الفرز .

وماذا بعد ... ؟

ترى هل يمكن أن نعدد كل المظاهر السابقة ضمن الأخطاء المعتادة والعيوب الجارية ؟ الا ترمى لأن تشكل مظاهر لازمة شاملة وعميقة ؟ والا يؤكد صحة هذا الحكم : اتحادها وتفاعلها كلها معا ؟

أنها أزمة حقا !!

لكنها ليست بحال من الأحوال أزمة او اضطلال ، أنها أزمة « ولادة » القيادة الجديدة التى تشق طريقها بصعوبة بالغة ، وتخلص عن نفسها — ولو ببطء أحيانا — كل عيوب ومؤثرات النمط البرجوازى الضيق فى الفكر والحركة . هى أيضا أزمة القوى الأخرى التى تفتقد « القيادة » المرشدة المبادرة ، فتضرب فى كل الدروب على غير هدى .

**ولیکن واضحاً أن سحب هذه الإزمة العامة لن تنقشع قبل أن
يقهر اليسار أزمتة الخاصة ، فعندئذ فقط ينار السبيل أمام
الآخرین وتصبح الإزمة كلها على مشارف الحل .**

**أن اليسار المصرى يواجه تحديات قوية وجد خطيرة ، ليس
أمامه من خيار سوى أن يرتفع الى مستوى المسئولية التاريخية
الجسيمة ، فأى اخفاق فى مواجهة هذه التحديات لن يعنى سوى
شئ واحد : الانحدار .**

**— عليه أن يحقق أقوى تلاحم مع الجماهير الشعبية وفى
مقدمتها العمال وفقراء الفلاحين .**

**— عليه أن يحقق نجاحات رئيسية فى ميادين البناء الحزبى
والجبهوى .**

**— عليه أن يصوغ مفاهيمه النظرية بوضوح وأن يجمع بين
استيعاب النظرية الماركسية اللينينية وفهم أوضاع مصر الخاصة .
— عليه أن يحسم كافة الخلافات النظرية والعملية بما يدفع
الى الأمام .**

**— عليه أن يحقق استخدام كافة أساليب العمل وأشكال
الحركة وأن يجيد الجمع والمراوحة بينها .**

**— عليه أن يصوغ شعاراته بفطنة وروح علمية وبحيث تؤدى
دورها فى حفز الهم وتعبئة القوى الوطنية .**

**— .. وقبل هذا وبعده ، عليه أن يخرج من حالة الدفاع
وذهنية الحصار .**

وهذه بالطبع مسؤوليات جسام لا يرمى للتصدي لها غير يسار
موحد . فالوحدة هي طريق القوة ، والوحدة لا تكون صحيحة
إذا لم تكن مبدئية ، إذ ليست كل وحدة « خيرا وبركة » . . . وإنما
قد تكون وبالا إذا عجزت عن فهم الواقع الملموس أو تساهلت
في المبادئ أو أخطأت في التمييز بين العدو والصديق .

إن النقاش وحده لا يصنع وحدة . إنما هو النضال المشترك ،
فحينما تتلاصق الأكتاف وتتقارب القلوب وتتفتح العقول .

ووحدة اليسار هي حجر الزاوية في وحدة القوى الوطنية
والديمقراطية المصرية . وكل تقدم في هذه يفضي إلى تقدم في
تلك . ومن خلال جهود اليسار لتوحيد الحركة الوطنية المصرية
— على أسس تنظيمية جبهوية صحيحة ووفقا لبرنامج سياسي
متقدم — سوف تصل أغلب فضائل هذه الحركة وتياراتها إلى
الاقتناع العملي الحاسم باستحالة الانتصار المنفرد ، وحماسة
استنهاض هذه القوة أو تلك ، وحثمية التراص في جبهة وطنية
بمقراطية متحدة .

تلك هي البداية . . فلم لا نبدا ؟ !

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٦/٤٥٩١

مطبعة الفجر الجديد

٣٨ شارع الكبارى — منشية ناصر

**هذا الكتاب إهداء من
مكتبة يوسف درويش**

• هذا الكتاب •

يستعرض مظاهر أزمة الحركة الوطنية المصرية في السواب الأخيرة .
ويبحث عن المصدر الرئيسى لهذه الأزمة من وجهة نظر الكاتب . وهى أزمة
اليسار المصرى . ثم يتطرق إلى إسهام القوى الوطنيه الأخرى فى صنع الأزمة .
ولا يدعى الكاتب أنه يقدم دراسة أكاديمية جامعة مانعة ، وإنما
« انطباعات وتأملات » لا أكثر .. وبالأحرى هى دعوة للنقاس والتفكير
الجماعى من أجل النهوض الوطنى الديمقراطى العام .

962



0570260

4